الفلسطيني الذي ترأسه الاخ «ابو يوسف» الرئيس الجديد للدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية ، الى اعلان موقف عنيف يسجل بوضوح ادانته لهذا الموقف العربي الذي يعلن تخليه عن دعم المقاومة لصالح النظام الاردني ، وجاء في هذا الموقف :

ـ اننا في الوقت الذي نؤيد فيه كل محاولة للصفاء العربي من أجل المعركة ، فاننا نرفض ان يكون ذلك على حساب شعبنا وقضيتنا .

ـ واذا كان بعض الاخوة العرب راغبين في ذلك اللقاء دون الالتفات الى القضية الاساسية ومن غير الوقوف الى جانب الثورة الفلسطينية ، فليسمحوا لنا ان نقولها بكل صراحة ، ليتحملوا مسؤولية ذلك امام شعوبهم والشعب الفلسطيني . ونحن من جهتنا لا دخل لنا في اية مصالحة تتم لتحقيق هدف ما يخدم هذا البلد او ذاك . وعلى كل حال فان الالتزام الفلسطيني لا يمكن الا ان يكون من اجل التحرير ومعركة حرب التحرير الشعبية الشاملة . ونرفض أن نكون ضمن لعبة الانظمة العربية التي تريد حلولا جزئية او استسلامية . وبالتالي فاننا نرفض أن يعطى الاردن اي عون عربي ما لم يلتزم بعودة العمل الفلسطيني ليعمل بحرية على الجبهة الشرقية .

وما أن انتهى مجلس الدفاع العربي ، حتى بدأ النظام الاردني يتراجع علنا عن المواقف اللفظية التي قدمها لتشكل تغطية لتغيير المواقف العربية . وهي المواقف التي تناولت الاستعداد لاحياء الجبهة الشرقية ، وبحث عودة العمل الفدائي . ففي ٣١ ك٢ اعلن السيد صلاح ابو زيد الذي أطلق التصريحات المشار اليها بنفسه في مؤتمر القاهرة ، ان « الاردن لا يقبل عودة عقارب الساعة الى الوراء » فيما يتعلق بالعمل الفدائي . وكان ذلك تمهيدا لصياغة هذا الموقف بوضوح أشد على لسان الملك حسين نفسه ، الذي أطلق عشية سفره الى الولايات المتحدة سلسلة من التصريحات حدد فيها موقف الاردن الرسمي من قرارات مجلس الدفاع ، كما حدد الاسس التي سيفاوض عليها في البيت الابيض الامريكي . ففي ٣ شباط قال الملك في حديث تلفزيوني انه يرفض عودة الفدائيين الى الاردن . ويرفض تجميد مشروعه الداعي لانشاء المملكة العربية المتحدة . كما ويرفض دخول قوات عربية الى الاردن ما لم تدفع له الدول العربية كافة المساعدات التي أقرت في السابق وجمدت بعد معارك ايلول ١٩٧٠ وجرش ١٩٧١ . ثم تطرق الملك الى ما هو أخطر من ذلك في مقالة له نشرت في اليوم نفسه ، ووزعتها وكالة الاسوشيتدبرس الاميركية ، وجاء فيها ان قرار مجلس الامن يسجل نقطتين أساسيتين : النقطة الاولى الاعتراف بواقع اسرائيل كدولة ، والنقطة الثانية انسحاب اسرائيل من الاراضي المحتلة . ووردت في هذه المقالة ايضا دعوة لايجاد حل ديني لمدينة القدس ، بجرد المسألة من طابعها السياسي ، وذلك من خلال اجتماع يعقد بين ممثلين عن الاديان الثلاثة للبحث بمستقبل المدينة .

وقد ردت منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الموقف فقالت (٤ شباط) أنه « يؤكد استحالة انسجامه مع عملية الحشد والتعبئة والاستعداد ». واضافت تقول نود ان نذكر بموقف وفدنا في مجلس الدفاع الذي ركز على « ضرورة المعركة والقتال من اجل التحرير مرتفعا بذلك فوق كل جراحات الماضي وخطاياه التي يتحملها النظام في الاردن » . وما من شك في أن هذا الرفض الاردني لقرارات مجلس الدفاع لم يفاجىء أحدا ، مما يشير بوضوح الى أن ما كان المجلس معنيا به بالدرجة الاولى هو اخراج الاردن من عزلته أولا ، حتى يكون قادرا على حرية الحركة على الصعيد الدولي . ويترتب على ذلك بالطبع محاصرة حركة المقاومة سياسيا بحيث تصبح خاضعة ، شاءت ام أبت ، لمجريات السياسة العربية الرسمية .

وقد كان من أول النتائج التي أفرزها هذا الموقف العربي ، فيما يخص وضع المقاومة بالذات ، اقدام النظام في لبنان على اجراء مباحثات مطولة مع المقاومة الفلسطينية ، حول ما سيكون عليه وضع المقاومة الفلسطينية في لبنان حين يأخذ هذا الموقف العربي الذي برز في مجلس الدفاع العربي مداه الكامل . فخلال اسبوع واحد عقدت ثلاثة اجتماعات بين صائب سلام وياسر عرفات كان آخرها يوم ٨ شباط . وما صدر عن هذه الاجتماعات كان قليلا جدا ، أبرزه ما ورد على لسان السيد سلام في تصريح صحفي يوم ٩ شباط حين قال أن « الاوضاع العربية والتطورات الجارية والمرتقبة في المنطقة كانت موضع بحث مع عرفات . **فالمقاومة الآن امام مفترق طرق ، وعليها أن تواجه المواقف التي تحتمها التطورات المرتقبة بالنسبة الى القضية الفلسطينية** » . واضافة الى ما توحي به هذه